ويبقى الجيش درع الوطن وسيفه

بقلم :

د.م. نادر رياض

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الالمانى

واقع الحال يؤيد ويبارك اليد القوية التى أمسكت بها القوات المسلحة زمام الأمور فى مواجهة أحداث العباسية التى كان من شانها النيل من هيبة القوات المسلحة والتطاول على صرح يعتز به الشعب ولا يسمح بالمساس به مما أكسب القوات المسلحة تأييداً شعبياً وإعلامياً ضم القاعدة الشعبية وأصحاب الفكر والمثقفين من أبناء هذا الشعب .

وبهذا فإن القوات المسلحة قد أطلقت فى وجه الفوضى والانفلات السلوكى غير المسئول بروجى نوبة صحيان ليفيقوا مما لحق بهم من ضلال أغشى عيونهم ويفرض نقطة نظام على الأحداث يلتزم بها الجميع فلا مجال لأى انفلات أو تسيب يمس هيبة الدولة وأساسيات سيادتها على أراضيها تطبيقاً لقوانينها الملزمة .

ولاشك أن المتابع لما اتفق على تسميته بثورات الربيع العربى رغم معارضتى لهذه التسمية ، يرى بوضوح أن الأداء المصرى خلال وبعد اندلاع الثورة اختلف تماماً عما حدث ويحدث فى ليبيا وسوريا واليمن والسودان حيث اتسم أداء الجيش المصرى بالتحضر وهى سمة من سمات شعب عاش وصنع وكتب التاريخ عبر الزمان .

فلا نستطيع أن ننكر أن جيش مصر العظيم الذى ثأر لهزيمة ١٩٦٧ ومحاها بنصر أكتوبر ١٩٧٣ ليعيد لجيلنا والأجيال التالية الشعور بالكرامة والثقة بالذات والإيمان بالمستقبل بعد أن كان قد تزعزع ،وقد ظهرت عظمته مرة أخرى فى أداء متميز نزع فتيل الأزمة قبل أن تنفجر وتخرج عن حدود السيطرة التى تجر مصر فى حروب أهلية متعددة الأطراف كل طرف منها يسعى لركوب موجة يظنها الموجة الوحيدة التى ستصل به إلى حكم البلاد .

وإذا كان لنا أن نجتهد فى أن نرسل رسائل قصيرة إلى المجلس العسكرى فى رؤية يحكمها المنظور الاقتصادى والصناعى لما يدور محلياً دون أن نغفل التوجه العالمى ... فلنا أن نقول :

الجيش درع الوطن وسيفه عليه أن يحمى الحدود براً وبحراً وجواً من أى اعتداء خارجى ويحمى الشعب من أى اعتداء قد يقع عليه بفعل دولة خارجية أو فئة باغية.. وتأمين المناطق الحدودية والنائية لأن عن طريقها تتم عمليات التهريب للأسلحة والمخدرات . . والعمل على غلق الأنفاق وتنظيم تداول البضائع بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية عبر المنافذ الشرعية.. والحفاظ على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دون المساس بها من طرف واحد لأن فى ذلك الخطر كل الخطر.. وتوسيع مجال الاستفادة من إمكانيات الجيش المصرى التى تناسب الأوضاع الأمنية الحالية مثل طائرات الهيلوكبتر والإسعاف الطائر.. والحفاظ على مكانته المكتسبة من احترام كافة الأطراف له لمواقفه وذلك بالوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ما بقيت وسائلهم سلمية ومشروعة وأن ينأى بنفسه عن الانسياق وراء أية مهاترات استفزازية قد تثيرها أية جماعة أو فئة.. وإعادة الانضباط والضرب بيد من حديد على أيدى عناصر البلطجة والاعتداء على المواطنين وترويعهم ولا بأس من تطبيق قانون الطوارئ والأحكام العسكرية على هذا النوع من الجرائم ما بقيت تلك الجرائم تشكل ظاهرة ، فالأمر مرتبط بزوال الظاهرة وليس بفترة زمنية يسقط بعدها.. وتغليظ العقوبة على أى اعتداء على رجال الشرطة ورجال الأمن حتى ولو كانوا رجال أمن غير نظاميين تابعين للشركات والمؤسسات الاقتصادية والبنوك.. والحرص على توجيه القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية للمحاكم الاقتصادية المتخصصة حتى لا تصدر أحكام جنائية أو مدنية يصعب تنفيذها دون أخذ واقع الحال فى الاعتبار حبذا وأن المجال مفتوح أمام المتضرر ليلجأ للتحكيم الدولى مما قد يلحق الضرر بالخزانة العامة من تعويضات باهظة.. وبقى أن نشير إلى أن واقع الأحداث من تجربته العملية قد أضاف للقوات المسلحة دوراً مستجداً أصيلاً ألا وهو أن يبقى حكماً بين الأطراف يمنع انفلات المواقف ويتصدى لها فى الوقت المناسب بالحزم والقوة اللازمة.. وكما عليه أن يحافظ على الشرعية ويحميها من أى اعتداء قد يقع عليها وكذا الحفاظ على الدستور.

بقلم: نادر رياض

إن المتابع لما اتفق على تسميته بثورات الربيع العربى رغم معارضتى لهذه التسمية ، يرى بوضوح أن الأداء المصرى خلال وبعد اندلاع الأحداث اختلف تماماً عما حدث ويحدث فى ليبيا وسوريا واليمن والسودان، حيث اتسم أداء الجيش المصرى بالتحضر وهى سمة من سمات شعب عاش وصنع وكتب التاريخ عبر الزمان .

فلا نستطيع أن ننكر أن جيش مصر العظيم الذى ثأر لهزيمة ١٩٦٧ ومحاها بنصر أكتوبر ١٩٧٣ ليعيد لجيلنا والأجيال التالية الشعور بالكرامة والثقة بالذات والإيمان بالمستقبل بعد أن كان قد تزعزع ، وقد ظهرت عظمته مرة أخرى فى أداء متميز نزع فتيل الأزمة قبل أن تنفجر وتخرج عن حدود السيطرة التى تجر مصر فى حروب أهلية متعددة الأطراف كل طرف منها يسعى لركوب موجة يظنها الموجة الوحيدة التى ستصل به إلى حكم البلاد .

ويبقى الجيش درع الوطن وسيفه

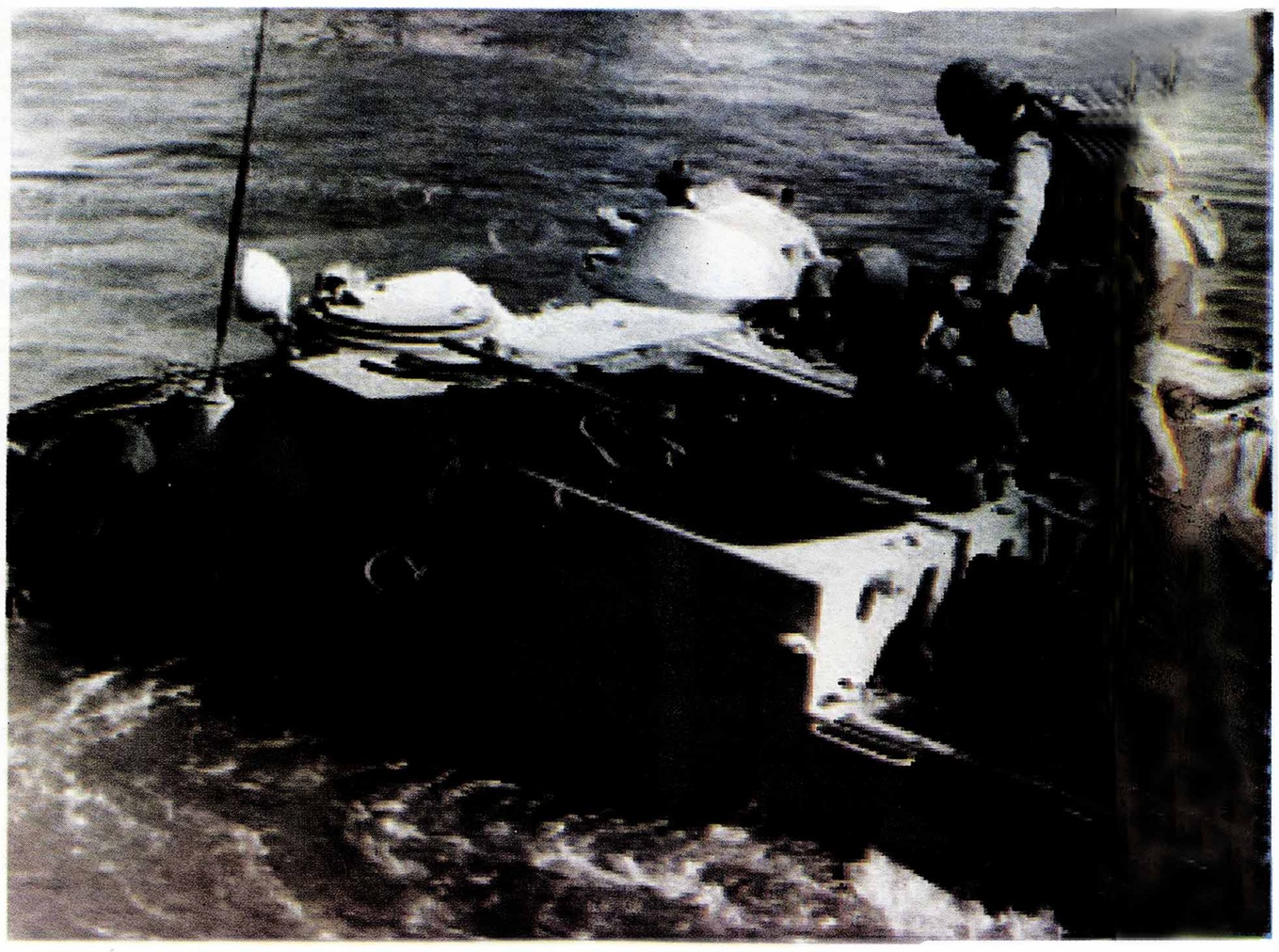

الحفاظ على مكانة الجيش المكتسبة من احترام كافة الأطراف له لمواقفه وذلك بالوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ما بقيت وسائلهم سلمية ومشروعة وأن ينأى بنفسه عن الانسياق وراء أية مهاترات استفزازية قد تثيرها أية جماعة أو فئة

وإذا كان لنا أن نجتهد فى أن نرسل رسائل قصيرة إلى المجلس العسكرى فى رؤية يحكمها المنظور الاقتصادى والصناعى لما يدور محلياً دون أن نغفل التوجه العالمى ... فلنا أن نقول :

(١) الجيش درع الوطن وسيفه عليه أن يحمى الحدود براً وبحراً وجواً من أى إعتداء خارجى ويحمى الشعب من أى إعتداء قد يقع عليه بفعل دولة خارجية أو فئة باغية.

(٢) تأمين المناطق الحدودية والنائية لأن عن طريقها تتم عمليات التهريب للأسلحة والمخدرات .

(٣) العمل على غلق الأنفاق وتنظيم تداول البضائع بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية عبر المنافذ الشرعية .

(٤) الحفاظ على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دون المساس بها من طرف واحد لأن فى ذلك الخطر كل الخطر .

(٥) تزويد الجيش المصرى بالمعدات التى تناسب الأوضاع الأمنية الحالية مثل طائرات الهليكوبتر والإسعاف الطائر .

(٦) الحفاظ على مكانته المكتسبة من احترام كافة الأطراف له لمواقفه وذلك بالوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ما بقيت وسائلهم سلمية ومشروعة وأن ينأى بنفسه عن الانسياق وراء أية مهاترات استفزازية قد تثيرها أية جماعة أو فئة .

(٧) إعادة الانضباط والضرب بيد من حديد على أيدى عناصر البلطجة والاعتداء على المواطنين وترويعهم ولا بأس من تطبيق قانون الطوارئ والأحكام العسكرية على هذا النوع من الجرائم ما بقيت تلك الجرائم تشكل ظاهرة ، فالأمر مرتبط بزوال الظاهرة وليس بفترة زمنية يسقط بعدها .

(٨) تغليظ العقوبة على أى اعتداء على رجال الشرطة ورجال الأمن حتى ولو كانوا رجال أمن غير نظاميين تابعين للشركات والمؤسسات الاقتصادية والبنوك .

(٩) الحرص على توجيه القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية للمحاكم الاقتصادية المتخصصة حتى لا تصدر أحكاماً جنائية أو مدنية يصعب تنفيذها دون أخذ واقع الحال فى الاعتبار حبذا وأن المجال مفتوح أمام المتضرر ليلجأ للتحكيم الدولى مما قد يلحق الضرر بالخزانة العامة من تعويضات باهظة.

(١٠) تقنين وتأهيل شركات الأمن الخاصة لتصبح طرفاً معاوناً للجهاز الأمنى التابع للدولة والإشراف على أدائها دعماً لمنظومة الأمن العام .

(١١) الاستعانة بخبرات تخصصية من رجال الدبلوماسية والقضاء والتشريع والقانون والاقتصاد والصناعة كل فى مجاله فمصر غنية برجالها الأكفاء فى مختلف المجالات .

(١٢) إعادة الانضباط للشارع المرورى وتغليظ العقوبة على المخالفين ومصادرة الموتوسيكلات غير المرخصة التى لا تحمل لوحات معدنية .

بقى أن نشير إلى أن واقع الأحداث من تجربته العملية قد أضاف للقوات المسلحة دوراً مستجداً أصيلاً ألا وهو أن يبقى حكماً بين الأطراف يمنع انفلات المواقف ويتصدى لها فى الوقت المناسب بالحزم والقوة اللازمة .

كما عليه أن يحافظ على الشرعية ويحميها من أى اعتداء قد يقع عليها وكذا الحفاظ على الدستور من أى انتهاك أو اعتداء قد يلحق به من أى طرف، وكذا الحفاظ على وحدة الشعب متماسكة دون تفرقة لأسباب عرقية أو عقائدية أو جغرافية أو مهنية .

تحية واجبة لجيش مصر العظيم الذى أثبت على الدوام أنه درع الوطن وسيفه دون وجود لأى بديل آخر.